قام « برونو » باحتساب الناتج الوطني على ضوء دالة الانتاج التي كانت سائدة في العشرين سنة الاخيرة . ويقصد « بدالة الانتاج » مجموع الانتاج المتحقق نتيجة لمزج اليد العاملة ورأس المال بنسب متفاوتة . وقد أخذ « برونو » بعين الاعتبار مجمل السياسة الاقتصادية في اسرائيل الى جانب العوامل الاقتصادية الرئيسية مثل توفر الموارد ، وحجم السوق المحلي ، وندرة المياه ، وسياسة استيعاب المهاجرين والوضع السياسي والعسكري في المنطقة .

وفيما يلي التغييرات الهيكلية المرتقبة معبرا عنها بنسب مئوية :

الجدول رقم (١١)

التغيرات الهيكلية المرتقبة في الاقتصاد الاسرائيلي

معدلات النمو (نسبة مئوية)

القطاع	١٩٧٠ — ١٩٧٥	١٩٧٥ — ١٩٨٠
الزراعة	٦،٥	٥،٥
الصناعة	١٢،٠	١٠،٠
البناء	٧،٠	٥،٠
النقل	١٠،٠	٩،٠
الخدمات العامة	٥،٠	٥،٠
السكن	٦،٠	٥،٠
التجارة والخدمات	٧،٢	٤،٧

Source : *Ibid.*

تعكس التغييرات المرتقبة في الاقتصاد الاسرائيلي خلال العقد القادم السياسة الاقتصادية الراهنة وهي توجيه مزيد من الموارد صوب قطاع الصناعة والتعدين ، ووصول القطاع الزراعي الى درجة من التشبع والتركيز أكثر على تطوير قطاع النقل لاهداف اقتصادية واستراتيجية معا . وجميع هذه التطورات تضع مزيدا من الاعباء على اكتاف القطاع الخاص نظرا لان معظم وسائل الانتاج في قطاعي الصناعة والنقل محكومة من قبل افراد وشركات ومؤسسات خاصة تعمل بحافز الربح . ويؤكد « برونو » ان الحكومة الاسرائيلية تحاول عن طريق المساعدات المختلفة ان توجد صناعات بديلة للسلع المستوردة من الخارج رغم ان هنالك صعوبات كبيرة في هذا السبيل نظرا الى ان معظم المواد الاولية والمواد الوسيطة غير متوفرة في السوق المحلي ولا بد من استيرادها من الخارج .

والجدول الثاني عشر يبين نسبة الملكية الخاصة الى الملكية العامة في مختلف قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي . ورغم أن هذه المعلومات تشير الى فترة الخمسينات فان المعلومات المتوفرة الان تؤكد أنه لم يحصل أي تغيير جذري في وضع الملكية .

كما يبين الجدول ذاته توزع الناتج الوطني بين مختلف القطاعات حسب نوع الملكية . وقد قسم « ايزنستاد » الملكية لوسائل الانتاج بين الهستدروت ، والتعاونيات ، والقطاع الحكومي واخيرا القطاع الخاص . ويبدو في الجدول المشار اليه سيطرة القطاع الخاص على القطاع الصناعي وقطاع الخدمات التجارية في حين ان القطاع العام يسيطر على الخدمات العامة من كهرباء ومياه وغيرها . وبهذه المناسبة نذكر ان هنالك ظاهرة مهمة بالنسبة لتوزيع القوى العاملة في مختلف القطاعات . فقطاع الخدمات والتجارة يمتص حوالي ٤٤،٥ ٪